ولا لم يصح انابته ولو في الاجارة والجعالة لان فيه لا يطلع عليها
لاشك عليه اي لا حج عليه بالنيابة له ولا عمرة بالنيابة لها وان اكان وقع
عن نفسه وهو ممن يصح منه نسك الاسلام كونه مسلما حرا مكلفا
في نفس الامر ولم يكن معضوبا فلا يجب الاذن له وان صح
حجه لو كان مطيع بنسك مشروع بعد اذن الطاعة بان يفعله
عنه فيلزمه القبول بالاذن له في الحج ذي يجب سواله اذا توسم
فيه الطاعة وان كان ابنى اجنبيه غير ماشيه بملاك الماشيه
ولو مولية لان لولها منفعة المشي فيها لا يلزمها فلا اثر لطاعتها
لا يجوز ومطيع عال للاجرم كان يبدل له ما يستاجر به من حج عنه
فلا يلزمه قبوله ولو بعضا نفسه لعاد او الفرع والاصل
العاجز والقادر يستاجر من يحج عنه او قال احدهما
استاجر وان لا دفع عنه يلزمه الاذن للفرع في الاولى ويستحب
في الثانية وكذا من جهة الامام من بيت المال كاهل
وظايف الركب ولو بعد مطاع اجاب راجع مطلقا ولا
لمطيع احرم ولا بجعل وارث على قول متطوع عن ميت
لان له الاستقلال بخلاف المعضوب والحج عن معضوب
بعيد اذنه لان الحج يقتضي للنيابة والمعضوب اهل لها والاذن
ولا يصح حج المتطوع عنه تنبيه قال في التحفة لو مات اجير
العين قبل الاحرام لم يستحق شيا او بعده استحق لانه الى
بعض المناجر عليه وان لم يجز عن المستاجر له بالغلط بان
تورع اجرة المثل على الميت والاعمال ويعطى ما يخص عمله
من اجرة المثل وقال بعضهم من المسمى خاتمة الاستيجار
فيما ذكر ضربان استيجار عين واستيجار ذمة والاول كاستيجار زيد
لحج عني او عن ميتي او عن فلان هذه السنة بكذا فان عنا
غير السنة الاولى لم يصح العقد وان اطلق صح وحمل على السنة
الحاضرة فان كان لا يصل حكه الا لسنتين فاكثر فالاولى من

سنة

سنتين امكان الوصول والشرط لصحته قدرة الاجير على الشروع
في العمل وانتفاء المدة له والمكي ونحوه ممن يدرك الحج في سنته
اذا احرم في اشهره يستاجر في اشهر الحج وذكر الشيخ فيلين
الكوفي في كتابه فتح المفتاح بالخير على من يريد معرفة شروط الحج
عن الغير واختصرها في فتح العزيز باختصار متعلقات
نسك الاجير اربعة عشر شرطا للاجارة العينية وملخص ذلك
احدها ان يباشر الاجير عمل النسك الذي استوجر له بنفسه
فليس له فعله بغيره فان فعل فلا شيء للاول مطلقا ولا
للثاني ان علم الفساد والا فله اجرة المثل على الآذن له
ثانيها ان يعين السنة الاولى من صحة امكان الحج من بلد
الاجارة او تبطل ويعرف الاطلاق عليها ثالثها ان يتبع
العقد في زمن خروج الناس من ذلك البلد بحيث يستعد
عقب العقد بالخروج او باسبابه كشد الرواد ونحو ولا يضر
انتظار خروج القافلة الخارجة بعد العقد حيث يخشى
بتاخر خروجه وحده نحو وحشة ولو وجد في السير فرصة
للحاق قبل اشهر الحج بطلت الاجارة والعمرة يستاجر
لها سابع السنة الآتي عليه بقية نسك فلا استاجر عينه
رابعها ان لا شرط المستاجر على الاجير تاخير العمل خامسها
قدرة الاجير على الشروع في العمل عقب الاجارة بان لا يقوم
به نحو مرض او خوف سادسها اتساع المدة لادراك الحج بعد
العقد سابعها ان يكون الاجير قد حج عن نفسه وقال
ابو حنيفة ومالك يصح حج الصرورة عن غيره مع الكراهة
ثامنها ان لا يخالف الاجير في كيفية اداء ما استوجر له فان
ابدل الاجير بقران او تمتع او افراد او تمتع او افراد بقران فسخت الاجارة
تاسعها ان لا يفسد الاجير نسكه والا انفسخت الاجارة
وانقلب النسك له ويلزمه ما يلزم المفسد لنسكه عاشرها

Copyright © King Saud University